الصباح الاقتصادية 12
العدد 3124 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 10 ذي القعدة 1439 - الموافق 23 يوليو 2018
Monday 23 July 2018 - No.3124 - 11 th Year

تقرير الشركة نبه لوجود عدم توازن في توزيع الخدمات التجارية بين المحافظات

«مدن الأهلية»: 576 مجمعاً تجارياً بالكويت 60 في المئة منها بحولي والفروانية

- السوق مازال بحاجة لإقامة المزيد من المجمعات وعدد كبير من أنشطة البيع بالتجزئة لايزال خارجها

نبهت شركة مدن الأهلية العقارية إلى وجود عدم توازن في توزيع الخدمات التجارية ومراكز التسوق والسولات التجارية فيما بين محافظات الكويت وذلك استنادا إلى إحصاءات الهيئة العامة للمعلومات المدنية الخاصة بالمنشآت في الكويت.

وأوضحت الشركة في تقريرها العقاري الشهري المستند الى بيانات هيئة المعلومات المدنية واحصاء المنشآت الصادر عن الادارة المركزية للاحصاء ان محافظتي مبارك الكبير والجهراء يستحوذان على 9% فقط من مجمل المجمعات في الكويت والمقدر عددها بـ 576 مجمع بنهاية عام 2017، في حين تستحوذ محافظتا حولي والفروانية على 60% منها بحصة تبلغ 36% لمحافظة حولي تليها محافظة الفروانية بحصة 24% ثم محافظة الأحمدي بحصة 18% ثم محافظة العاصمة بحصة 13%.

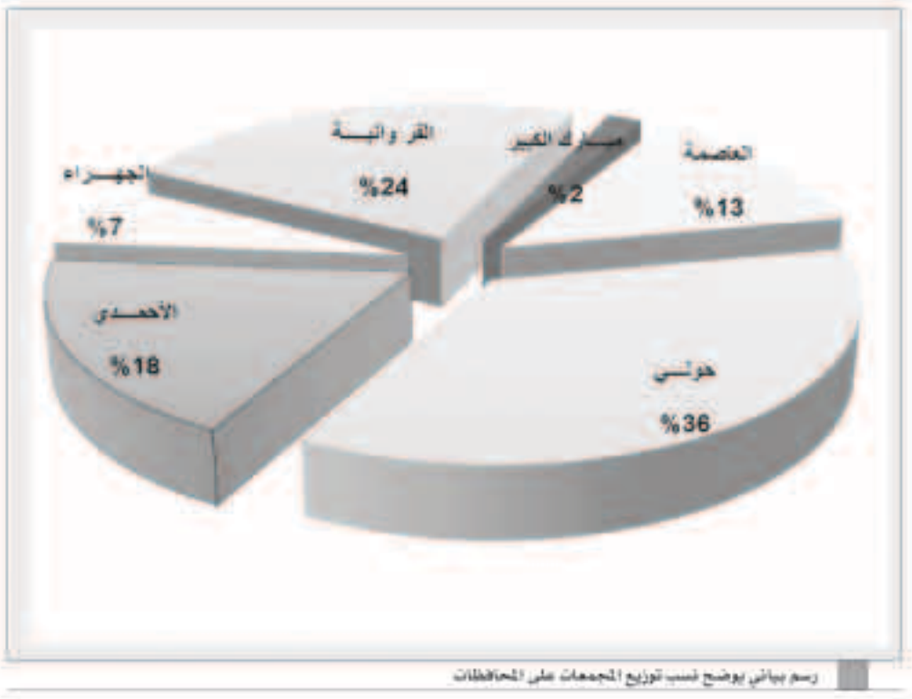

رسم بياني يوضح نسب توزيع المجمعات على المحافظات

وأشار التقرير إلى المباني التجارية الأخرى والمقدر عددها بـ 4381 مبنى يتركز معظمها في محافظة العاصمة بحصة تبلغ 41% تليها محافظة الفروانية بحصة 26% ثم محافظة الأحمدي بحصة 13% ثم مبارك الكبير بحصة 9% وأخيرا محافظتي الجهراء بحصة 6% وحولي بحصة 5%.

وذكر التقرير أن عدد كبير من أنشطة البيع بالتجزئة لازال خارج المجمعات التجارية المتكاملة حيث يزيد عدد المحلات عن 108 آلاف محل في الكويت إضافة إلى 32 الف جهة ومكتب تجاري وبإجمالي 140 الف محل ووحدة تجارية في الكويت بنهاية العام 2017 وهو عدد كبير بالمقارنة بالعدد المحدود للمجمعات التجارية البالغ عددها 576 مجمع والمباني التجارية وعددها 4381 مبنى وبإجمالي لا يزيد عن 5 آلاف مجمع ومبنى.

- محافظتا مبارك الكبير والجهراء تستحوذان على 9 % فقط من مجمل المجمعات في الكويت

ويرى التقرير أن السوق لازال بحاجة لإقامة المزيد من المجمعات التجارية المتكاملة أو المتخصصة لاستيعاب المزيد من أنشطة البيع بالتجزئة وبما يسهم في تطوير القطاع وتحسين الخدمات المقدمة وبما يتناسب مع البيئة الكويتية وطبيعة الطقس ومتطلبات التسوق داخل الكويت وبما يواكب التوجهات العالمية والإقليمية في هذا المجال.

خلال الفترة الممتدة بين 1992 و2017

مساهمات البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية 544 مليون دينار

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص الكويتي التزاما بدعم التنمية الوطنية المستدامة ورقي المجتمع من خلال اقتراب مختلف القطاعات من عملائها في التطوير والتحسين على شتى المستويات لأنها أيضا من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدولة.

وتمثل المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص الكويتي قاعدة رئيسية ضمن قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال إذ يتوجب على الشركات تخصيص نسبة من أرباحها لدعم الخدمات والمشروعات الاجتماعية في البلاد.

وبلغت مساهمات البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية نحو 544 مليون دينار كويتي (نحو 1ر7 مليار دولار أمريكي) في الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2017 مما يعد جانبا مهما من صور تميز الاقتصاد المحلي.

وفي السياق قال مسؤولون متخصصون في بعض الشركات والبنوك المحلية في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الأحد إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاما أخلاقيا يرسخ مفاهيم التنمية للمجتمع إذ يرتبط نجاح أي مؤسسة بمدى إدراكها للمسؤولية الاجتماعية.

وقال المدير العام لبنك بوبيان الكويتي وليد الياقوت إن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت أولية في الاستراتيجيات والخطط المستقبلية التي تضعها انطلاقا من حرصها على تطوير صورتها الذهنية لدى العملاء أو المستهلكين ما ينعكس إيجابا على العلامة التجارية لها.

وأضاف الياقوت أن العديد من الدراسات المحلية والعالمية أظهرت أن المسؤولية الاجتماعية لأي مؤسسة ربحية تعتبر عاملا مؤثرا في توجهات المستهلكين ومدى إقبالهم على الخدمات أو المنتجات التي تقدمها الشركات إذ أثبتت هذه الدراسات العلاقة الطردية بين مستوى المسؤولية الاجتماعية وبين حجم مبيعات الشركات.

وأوضح أن المسؤولية الاجتماعية لأي مؤسسة أصبحت جزء لا يتجزأ من تقريرها السنوي انطلاقا من متطلبات الحوكمة والشفافية مع المساهمين والعملاء لإطلاعهم على الدور الاجتماعي الذي تقوم به الشركات أو البنوك.

وذكر أن عدد مبادرات البنك والمساهمات التي قام بها إلى جانب الرعايات التي قدمها خلال العام الماضي تجاوز 100 مشروع تنوعت بين قطاعات الصحة والبيئة والتعليم والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

ونوه بدور البنك في توظيف العمالة الوطنية انطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية إذ بلغت نسبة العمالة الوطنية لديه 78 في المئة من إجمالي العاملين.

من جهتها قالت المديرة التنفيذية للاتصالات في شركة مجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) إيمان العوضي إن الشركة تولي أهمية قصوى لدعم الأنشطة المجتمعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية والتي تترجمها إلى تطبيق عملي عبر دمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في استراتيجية الشركة الأم وشركاتها التابعة.

وأكدت العوضي حرص (كيبكو) على تطبيق معايير الشفافية والابتكار والالتزام وخلق قيمة مضافة بهدف تحقيق بيئة عمل تنافسية مبينة أن شركات المجموعة تتبرع بنسبة 1 في المئة من أرباحها سنويا لـ(مبرة مؤسسة مشاريع الخير) ويتم توظيفها في قطاعي الصحة والتعليم.

وذكرت أن (كيبكو) عملت على بناء (مركز الشيخة سلوى صباح الأحمد للخلايا الجذعية) بتبرعها بنحو سبعة ملايين دينار (نحو 23 مليون دولار) بهدف دعم الوضع الطبي في الكويت فضلا عن قيامها بالعديد من الحملات الصحية والتعليمية والتوعوية.

ولفتت إلى أن (كيبكو) تسلط الضوء على اصحاب المشاريع من الشباب وتقدم لهم الدعم والتشجيع من خلال (مؤتمر تمكين) السنوي وغيرها من أساليب الدعم التي تنتهجها لاسيما في مجال ريادة الأعمال وتطوير الذات.

ورأت العوضي أن دور القطاع الخاص يعد دورا تكميليا للرؤية التي تضعها الدولة في المجالات كافة مؤكدة حرص شركات القطاع الخاص على الالتزام بشمول مبادراتها لأفراد المجتمع الذي تعمل بداخله كما تتعدى صدى هذه المبادرات إلى آفاق إقليمية وعالمية.

من جانبه أكد مدير أول الرعايات والمسؤولية الاجتماعية والتواصل الاجتماعي في الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (أوريدو) يوسف الشلال حرص الشركة على تقديم مبادرات سنوية تعكس مسؤوليتها نحو المجتمع بكل أطيافه كنوع من الالتزام بالواجب الإنساني والوطني. وأضاف الشلال أن قطاع الاتصالات الكويتي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تولي اهتماما خاصة بالمسؤولية الاجتماعية مشيرا إلى قيام (أوريدو) سنويا بانشطة اجتماعية مثل حملات التبرع بالدم لموظفيها وزيارة الاطفال في المستشفيات لدعمهم فضلا عن حملات التبرع للمحتاجين في عدد من الدول.

وأشار إلى أن استراتيجية الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية تستهدف تعزيز دور الشباب في المجتمع إذ تعمل وفق برنامج تولي فيه النصيب الأكبر للشباب بمختلف تطلعاتهم.

أسعار سلع السجائر حققت أعلى ارتفاع مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم المحلي 0.53 في المئة خلال يونيو

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية الصادرة أمس الاحد ارتفاعا في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 0ر53 في المئة في شهر يونيو الماضي مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وقالت (الاحصاء) في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع على أساس شهري في يونيو الماضي بنسبة 0ر27 في المئة مقارنة مع شهر مايو الماضي.

وأضافت ان اسعار سلع السجائر (التبغ) لشهر يونيو الماضي حققت أعلى ارتفاع مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بنسبة 13ر61 في المئة فيما حققت السلع الترفيهية والثقافية ارتفاعا نسبته 4ر66 في المئة. وأوضحت أن اسعار سلع الاتصالات حققت ارتفاعا بنسبة 4ر23 في المئة بينما حققت السلع والخدمات المتنوعة ما نسبته 3ر15 في المئة والصحة 2ر91 في المئة فيما حققت سلع المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة نسبة ارتفاع بلغت 1ر91 في المئة.

أما اسعار سلع التعليم فقد حققت ارتفاعا نسبته 1ر71 في المئة كما ارتفعت المطاعم والفنادق بنسبة 1ر34 في المئة فيما حقق اسعار النقل ارتفاعا بلغ 1ر27 في المئة.

وأشارت إلى أن قطاع خدمات المسكن سجل نسبة تراجع في الاسعار بلغت 0ر94 مقارنة مع شهر يونيو من العام الماضي فيما سجلت اسعار الكساء وملبوسات القدم نسبة تراجع بلغت 1ر96 في المئة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس التغير بمستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا اساسيا لقياس التضخم أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

المؤشر «العام» يتراجع خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

أنهت البورصة جلسة أمس الاحد على انخفاض المؤشر العام 9ر39 نقطة ليبلغ مستوى 5201 نقاط وبنسبة انخفاض 0ر18 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 91ر3 مليون سهم تمت من خلال 3868 صفقة نقدية بقيمة 15 مليون دينار كويتي (نحو 49ر4 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 4957 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 63ر3 مليون سهم تمت عبر 2333 صفقة نقدية بقيمة 3ر49 مليون دينار (نحو 11ر5 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 17ر1 نقطة ليصل إلى مستوى 1535 نقطة بنسبة انخفاض 0ر32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 27ر9 مليون سهم تمت عبر 1535 صفقة بقيمة 11ر5 مليون دينار (نحو 37ر8 مليون دولار).

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت عن الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليم بياناتها المالية إضافة الى نتائج اجتماع مجالس إدارة شركات مدرجة وإعلانات تواريخ اجتماعات شركات أخرى.

وكانت شركات (برقان) و(المتكاملة) و(الدولي) و(خليج ب) و(اجيليتي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(المتكاملة) و(وطني) و(خليج ب) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (صناعات) و(بوبيان ب) و(بيتك) و(بنك بوبيان) و(بنك وربة).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق والتي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المشروعات السياحية» تزين أبراج الكويت بشعار الأولمبياد الخاص

أبراج الكويت تتزين بشعار الأولمبياد الخاص

بمناسبة مرور خمسون عاماً على انطلاق الألعاب الأولمبية العالمية الخاصة، شاركت شركة المشروعات السياحية العالم احتفاله بهذه الذكرى، وذلك من خلال وضع شعار الأولمبياد الخاص على أبراج الكويت وإضاءتها باللون الأحمر خلال الفترة من 19 إلى 21 يوليو 2018، بالتزامن مع إنارة أشهر المعالم المميزة والتاريخية بهذا الشعار في مختلف انحاء العالم.

وتأتي تلك المبادرة من شركة المشروعات السياحية بالتعاون مع نادي الطموح الكويتي الرياضي، المعني برياضة الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية في الكويت، والذي يعتبر ممثل دولة الكويت في الأولمبياد الخاص الدولي والإقليمي، وذلك دعماً لأبنائنا الرياضيين من ذوي الإعاقات الذهنية وأعضاء الأولمبياد الخاص الكويتي.

ويذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تضاء بها أبراج الكويت دعماً للفعاليات والمبادرات الهادفة، ويأتي هذا من منطلق حرص شركة المشروعات السياحية على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والتوعوية تجاه المجتمع ومختلف شرائحه على أكمل وجه ممكن.

«التجارة»: 1225 مخالفة عبر 720 حملة خلال النصف الأول من 2018

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد أن عدد حملات التفتيش على الأسواق والمحلات التجارية خلال النصف الأول من عام 2018 بلغ حوالي 720 حملة حررت خلالها 1225 مخالفة.

وذكر الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك في الوزارة عبد الرشيدي أن من ضمن تلك المخالفات عدم وجود قائمة بأنواع اللحوم وعدم وجود قائمة أسعار وعدم وجود لائحة سياسة الاستبدال والاسترجاع.

وأضاف أن المخالفات شملت أيضا الغش التجاري وعدم وجود بلد المنشأ وعدم وجود فاتورة باللغة العربية وعدم وجود لائحة تحذيرية لمشروب الطاقة وعدم وجود بيانات تجارية على السلع والامتناع عن البيع وعدم وجود ميزان إضافة إلى بيع سلع مقلدة.

وأوضح أن هذه الحملات التي قامت بها فرق تفتيش مراكز الرقابة التجارية وفرق الطوارئ استهدفت المحلات والشركات التجارية والمطاعم والجمعيات التعاونية والاسواق المركزية المنتشرة في مناطق الكويت مبينا أن عقوبة المخالفات تحدد من القضاء.